تلكؤ المؤسسات الحكومية ومنظمات
العمل الخيري في ايجاد الحلول لظاهرتي
التسول والتشرد
(رؤفة اقتصادية، إعلامية، قانونية)

أ.م.د عزيز اسماعيل محمد العزي
كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة العراقية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد.. فإن ظاهرة التسول، والتشرد، في عالما العربي بغض النظر كونها ظاهرة تنتشر في كل دول العالم، حسب رصد منظمات الأمم المتحدة، ولكن الذي يهنا هو حالة بلداننا العربية، والإسلامية، والتي أخذت هذه الظاهرة بالانتشار فيها بشكل ملفت للنظر يُنذر بأخطار اجتماعية، وصحية، وأمنية، إذا لم تتدارك الحكومات، والهيئات المعنية بوضع خطط شاملة، وطويلة لإنقاذهم، وإنقاذ الشعوب من إفرازات هذه الظاهرة. فهي إذاً تحتاج إلى إرادة حقيقية، على الرغم من وجود أيادي بيضاء من قبل بعض الحكومات، ومنظمات العمل التطوعية الخيرية، والتي ساهمت رغم الصعوبات في تحمل مسؤوليتها تجاه هذه الظاهرة، والتخفيف من حدتها في بعض المناطق المنكوبة، والفقيرة، ولكن هناك حاجة إلى جهود أكبر بكثير للقضاء على هذه الظاهرة والجهود المبذولة، هي من نعم الله سبحانه وتعالى على هذه الأمة باستيقاظ همم أبنائها، ووعيمهم نحو أعمال البر، والخير بكل أشكاله، ورغم ما أنجز يظل قليلاً، إلى ما ينبغي إذا ما قورن بإنجازات الدول المتقدمة، فنحن نحتاج إلى ترسيخ ثقافة العمل الخيري، في المجتمع، لتكون مجتمعاتنا أفضل وأحسن في زمن لا تعد أحوال المحرومين، والمتسولين، والمشردين، مخفية على المشاهد يومياً في الشوارع، والأرصفة، والأسواق، ثم حاجتنا إلى إيجاد ثقافة التكافل الاجتماعي التي تنتقد المجتمع من الحاجة، والفقير، والتسول، والتشرد، وهذا المبدأ كان الإسلام سباقاً به من خلال أحكامه التشريعية، وأحكامه المالية. فقد رسم لنا الدستور الإلهي في التنزيل العزيز هذه الثقافة، من خلال مئات الآيات التي أوجبت رعاية الفقير، وكذلك الموروث النبوي من السنة العطرة، حيث نقل النبي ﷺ لأصحابه صورة مثالية في التكافل الاجتماعي، وترحم على القائمين عليها لتكون مثلاً عملياً حيث قال ﷺ: «**إِنَّ الْأَشْعَرِيَّيْنَ إِذَا أَرْمَلُوا (فنى زادهم) فِي الْغُرُو، أَوْ قَلَّ طَعَامُ عِيَالِهِمْ بِالْمَدِينَةِ جَمَعُوا مَا كَانَ عِنْدَهُمْ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اقْتَسَمُوهُ يُبْنُهُمْ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ بِالسُّوِيَّةِ، فَهُمْ مِنِّي وَأَنَا مِنْهُمْ**»⁽¹⁾، وفي هذا وسيلة للإيثار، والمؤاساة فيما بينهم، ففضية المتسولين، والمشردين، والفقراء المعدمين، ليست جديدة على عالما العربي، لذلك وضع النظام الاقتصادي الإسلامي حلوياً أنت ثمارها أيام العصور الزاهرة للمسلمين، وعاش الناس بخير لكن سياسات اليوم قد قصرت، وتباطأت متذرة، بالظروف الاقتصادية الصعبة، وذلك بسبب الفساد المالي، وسوء الإدارة، وعدم وجود إرادة جادة للتعامل مع الظاهرة، ولبروز هذه الظاهرة بشكل كبير، في مجتمعاتنا، حاولنا تسليط الضوء على هذه الظاهرة.

مشكلة البحث:

إن مشكلة البحث تتركز في تقاوم ظاهرة التسول، والتشرد، في البلدان العربية، ومنها بلدي العراق بشكل مخيف، فلا تكاد تجد شارعاً، أو رصيفاً إلا وفيه عشرات الشاذين، والمتسولين،

والمشردين، يتظفون على المارة، وأصحاب السيارات، وبكافة الأعمار، من سن الخامسة، إلى سن الفتوة، والشباب، ولا تجد في الأفق حلاً لهذه الظاهرة.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى محاولة لإيجاد علاج لهذه الظاهرة بكافة الوسائل، ولعل الباحثين، والإعلاميين، والمشاركين، في المؤتمرات، والمنتديات، ومنظمات المجتمع المدني، والجمعيات الخيرية، وهيئات حقوق الإنسان، ينقلون صورةً عن هذه الظاهرة تجد لها صدى عند المؤسسات الحكومية، والمنظمات الدولية، في كافة البلدان، فكل باحث هو سفير لبلده من خلال بحثه، وما يكتب. وقد تم تقسيم البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مشروعية عمل المنظمات الخيرية.

المبحث الثاني: التشريعات الإسلامية المالية في مواجهة الفقر وأشكاله المتعددة.

المبحث الثالث: رؤى ضرورية ومهمة تساعد في مواجهة الأزمات.

الاستنتاجات والتوصيات. فإن وفقت فمن الله تعالى، وأشكره على أن أعاني على إتمام البحث، وإن قصرت فهذا دأب الإنسان، وأستغفر الله، ومن الله التوفيق.

المبحث الأول

مشروعية عمل المنظمات الخيرية

قبل البدء ببيان مشكلة التشرد والتسول وأسبابهما، وآثارهما، وإيجاد الحلول لمعالجتهما، علينا

أن نبيّن مفهوم المنظمات الخيرية العاملة في المجتمع، ومشروعيتها.

المطلب الأول: مدخل حول منظمات العمل الخيري وعملها.

تعتبر المنظمات العاملة في القطاع الخيري أو التطوعي متخصصة في العمل الإنساني؛ لأنها لا تستهدف من وراء عملها الاستفادة، أو المنفعة المادية، أو الذاتية، وتُصنّف على أنها من المنظمات غير الربحية، أي لا تستهدف الربح ولم تُنشأ من أجله، وإنما أنشئت من أجل حاجات أخرى لفئات مختلفة من المجتمع، ويمكن القول: بأن العمل الخيري التطوعي بأسمائه وأشكاله الكثيرة له جذور عميقة في معظم الثقافات الإنسانية، وسواء فهم بمعنى المعونة المتبادلة ومساعدة الناس الأقل حظاً، وتقديم الرعاية والخدمات على المستويات المجتمعية المختلفة، فهو يأخذ اشكالاً متعددة ابتداءً من الأعراف التقليدية في المساعدة الذاتية إلى التجاوب الاجتماعي في أوقات الشدة والكوارث من خلال مجهودات الإغاثة، وتخفيف آثار الفقر وتلعب القيم الاجتماعية، والأخلاقية، وخاصةً الدينية المتأصلة في المجتمع دوراً هاماً في تعميق روح العمل التطوعي بما ينسجم مع الثقافات، والعادات، والتقاليد، والمعتقدات الدينية لكل عصر ودولة^(٢).

أولاً: مفهوم المنظمات الخيرية لقد أخذ العمل الخيري في المجتمعات المعاصرة طابعاً مؤسسياً يُساعد في القضاء على ظاهرة التهميش الاجتماعي لفئات عديدة، بما يتمتع به من معرفة يمكن توظيفها بفاعلية في بناء القدرات البشرية، وتُشير التجارب في الدول المختلفة إلى أهمية الاعتماد على تلك المنظمات التطوعية كشريك استراتيجي لدعم سياسات الإصلاح الحكومي والتنمية. وقد أصبح عمل تلك المنظمات ممنهجاً يتطلب قدرات ومهارات يتعين على المتطوعين اكتسابها فهي جزء لا يتجزأ من ثقافة المجتمعات المتطورة لما تمثله من قيم، وأخلاق، ومعايير، وإيجابيات تخضع لنداء الواجب والضمير^(٣). ويمكن تعريف منظمات العمل الخيري بأنها: مجموع تلك المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي تقيمها الجماعات المحلية على أسس طوعية، أو نقابية، أو تعاونية، أو اقتصادية، أو صحية، أو بيئية فتتظم نفسها لمعالجة قضايا المجتمع الإنمائية، وتتغذى من دعم السلطات المحلية، والحكومة المركزية، والمنظمات الدولية، سواء كانت على هيئة مساعدات اقتصادية، أو غيرها لمصلحة الأشخاص المحتاجين^(٤). وحيث أن الطابع المؤسسي للمنظمات الخيرية تم استخدامه بعد الحرب العالمية الثانية عندما أطلقت الأمم المتحدة مصطلح المنظمات غير الحكومية على المنظمات التي ساعدت في العلاج، والتعافي من ويلات الحرب، ومداواة الملايين من النازحين، واليتام، ومعالجة ظروف العاطلين عن العمل، وهي اليوم تعترف بما يقدر بعشرات الآلاف من المنظمات العاملة في المجال الخيري، والتطوعي، والانساني في كل انحاء العالم، والتي تستهدف بعملها المرأة، والشباب، والبيئة، وحقوق الانسان، والتعليم، والصحة، والرفق بالحيوان، والكوارث، والحروب، والعمل الاغاثي، والانمائي وغيرها^(٥). ومن الجدير بالذكر أن دور المؤسسات الحكومية في دعم المنظمات الخيرية، والانسانية، وبذل الجهود الكبيرة لتشجيعها مهم في سبيل الخدمة العامة، والتي تتطلب رعاية هذه المنظمات، وتأسيس شراكة واسعة مع الأجهزة الحكومية لإضفاء المشروعية القانونية، والمظلة الرسمية لها دون إخراجها من شعبيتها، ومبادراتها المجتمعية. ويأتي تشجيع الأجهزة الحكومية في الدول من خلال السعي لاستحداث إدارات مهمتها وضع برامج عملية خاصة بالتدريب، والدورات على الأعمال التطوعية والخيرية، وقضايا الدفاع المدني، والاسعافات الاولية، وتسهيل التراخيص لهذه المنظمات، وإعفاؤها من الرسوم ناهيك عن الدعم المادي، والعيني الذي يجب تقديمه لتلك المنظمات من أجل تسهيل مهمتها.

ثانياً: مشروعية عمل المنظمات الخيرية لم يكن العمل الخيري، والانساني حبيس المجتمع العربي والاسلامي فقط، بل تشاركه الشعوب والأمم الأخرى؛ لأن فعل الخير موجود في الفطرة الإنسانية فهو طبيعة بشرية، وكل الحضارات والدول القديمة، والحديثة دعت إلى عمل الخير، والتشبيث به، وخاصة بين أصحاب القلوب الرحيمة، فهو ليس حكراً على مجتمع، بل هناك نماذج من غير العرب والمسلمين قدمت خدمات إنسانية للمحتاجين والمشردين بغض النظر عن الدين، والعرق، والديانة، والمعتقد. فقد

وضعت مؤسسة (اوبرا وينفري) للأعمال الخيرية صاحبها الاعلامية الشهيرة أوبرا وينفري على قائمة أكثر المشاهير إحساناً حيث تبرع اوبرا بـ ١٠% من عائداتها السنوية للمؤسسة التي تقوم بتوزيعها على نشاطات مختلفة، وبحسب موقع بيبوب الامريكى فإن تبرعات مؤسسة أوبرا وينفري لدعم الاطفال الخيرية فُدرت قيمتها بـ (٤٠) مليون دولار^(١)، ولكن ديننا الاسلامي الحنيف قد جاء بالحث الصريح لعمل الخير وجعل ذلك ركيزةً من ركائزه مقرونةً بالعبادات لقوله تعالى: ﴿يَتَابِعُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَرْكَمُوا وَأَسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَأَتَمَّوْا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾^(٢)، قال الرازي في تفسيره: «إن فعل الخير ينقسم إلى خدمة المعبود، وهو عبارة عن التعظيم لأمر الله، والى الاحسان وهو الشفقة على خلق الله، ويدخل فيه البر، والمعروف، والصدقة، على الفقراء، وحتى حُسن القول»^(٣). وفي مواطن كثيرة في القرآن الكريم جاء الحث على فعل الخير والاسراع به، وبذل المال، والمساعدة، والعون، كقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَآلَمَاتِ كِتَابِ وَالتَّيْبَتِ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّآئِلِينَ وَفِي رِزْقِهِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالتَّمُؤِنَاتِ يَهْتَدُونَ﴾^(٥)، وتأتي السنة النبوية المطهرة مؤكدةً فعل الخير بين الناس من خلال الكثير الكثير من الأقوال والأفعال التي أوصى النبي ﷺ فيها بنشر ثقافة العمل الخيري، والتعاطف، والتعاون، والتراحم، والرفق بين بني البشر، كقوله ﷺ: «أطعموا الجائع وعودوا المريض وفكوا العاني»^(٦)، فدلالات الآيات والأحاديث كلها تدل على أن العمل الخيري في ذاته واحداً من أهم ثمار الإيمان، ومقصداً من مقاصد التشريع الاسلامي، وصورة من صور التكافل الاجتماعي، ورافداً من روافد التنمية البشرية في النظام الاقتصادي الاسلامي، وأثبتت التجارب الميدانية في تاريخ الحضارة العربية، والاسلامية، أثر الأعمال الخيرية، والإغاثة، والإنسانية في وجود مناخ اجتماعي متماسك في الأمة، فنجد أن كبار الصحابة ؓ كأبي بكر وعمر وعثمان وعبد الرحمن ابن عوف ممن كانوا من أغنياء الصحابة، حيث وقفوا مواقف جديرة بالافتداء في أعمال الخير، والإغاثة في وقت الشدة والحاجة، فقد ذكرت كتب السيرة والتراجم والحديث أنه كان في المدينة بئر ليهودي يبيع مائها للمسلمين أيام النبي ﷺ فحث عليه الصلاة والسلام على شرائها، وجعلها سقاية للمسلمين، فقال: «من يشتري بئر رومة فيكون دلوه فيها كدلاء المسلمين»^(٧)، فاشتراها عثمان ؓ وأوقفها للمسلمين على أن يشرب منها كما يشربون، وفي رواية اخرى أن عثمان ؓ حفر تلك البئر للمسلمين، وأنفق عليها بعد حث النبي ﷺ بقوله: «مَنْ يَحْفِرْ بِئْرَ رُومَةَ فَلَهُ الْجَنَّةُ»^(٨). وهنا يتبين الفرق بين مثوبة الله تعالى لفاعل الخير في الدنيا والاخرة رفعة الذكر، والأجر، وثواب الجنة، وبين جوائز الدنيا لفاعل الخير، فجائزة نوبل أرفع جائزة في العمل الانساني؛ لكنها لا تعطي صاحبها سوى السمعة والذكر الحسن والكسب في الدنيا، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ

أَجْرًا عَظِيمًا^(١٤)، فهذا العمل الخيري الذي قام به الصحابي الجليل عثمان ؓ وهو بذل الماء بلا ثمن لينتفع منه الناس يضيفي المشروعية على العمل الخيري بإقرار النبي ﷺ وتوجيهه. وتأتي المشروعية أيضاً بما قام به الصحابة ؓ زمن الخلافة الراشدة من أعمال خيرية واجهوا بها الأزمات التي أصابتهم، فقد كان عام الرمادة ١٧هـ أزمة حقيقية في حياة المسلمين نتيجة القحط والجفاف الذي أصاب الجزيرة العربية، وهم في بداية عهدهم في إنشاء الدولة، فقد اعتمدت القيادة الراشدة آنذاك على الذخيرة الإيمانية التي كانت تسود المجتمع باعتبارهم لا زالوا بالخيرية العالمية التي وصفهم النبي ﷺ بها إذ يقول النبي عليه الصلاة والسلام: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ»، قال عمران: لا أدري أذكر النبي ﷺ بعد قرنه قرنين أو ثلاثة، قال النبي ﷺ: «إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ وَلَا يُؤْتَمِنُونَ، وَيَشْهَدُونَ، وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُقُونَ، وَيَظْهَرُ فِيهِمُ السِّمْنُ»^(١٥). ولا شك بأن استشعار هذا التشريف العظيم كان له الأثر الكبير في نفوس الناس، للتعامل في مثل هذه الظروف، لاسيما وإن حياة الغالبية العظمى آنذاك يتحقق فيها معاني الإيثار، والتوكل على الله تعالى، بحيث لم يكن هناك فرق بين شخص وآخر في استشعار الخطر الذي كان يواجههم، الأمر الذي جعل الجميع على مسافة واحدة كما سنرى في مسألة توزيع المعاشات والمؤون وغيرها من المعاني الإيمانية التي امتاز بها ذلك الجيل، الذي استطاع في تلك الحقبة، أن يحقق حد الكفاية وزيادة؛ لذلك كانت هناك إجراءات تنفيذية عاجلة في مواجهة أزمة الرمادة تمثلت بالآتي:

١. الاستعانة بخيرات الأمصار الأخرى في دولة الراشدين خارج شبه الجزيرة العربية التي نجت من هذه الأزمة، مثل: مصر، والعراق، والشام، وكانت الاستجابة الفورية من قبل أمراء تلك الامصار تمثلت بسرعة وصول الإمدادات والإغااثات إلى المدينة.
٢. الخطة الدقيقة التي رُسمت لتأمين عدالة التوزيع لجميع المتضررين بالأزمة، بحيث تولى الخليفة عمر ؓ توزيع المؤون بين الناس بنفسه، وكذلك توزيع المتضررين الذين تأثروا بآثار الأزمة الاقتصادية على الناجين، منها: كنوع من المساهمة بالرعاية الاجتماعية حتى قال الخليفة عمر ؓ: لو امتدت المجاعة لوزعت كل جائع على بيت من بيوت المسلمين فأن الناس لا تهلك على انصاف بطونها^{١٦} واليوم لم يعد أحد يستطيع التعظيم على الأزمات الاقتصادية كما كان في السابق نظراً لانتشار وسائل الاعلام، والاتصال الحديثة، وأصبح العمل الخيري له شواهد كثيرة في عالمنا العربي، والاسلامي، وفي كافة أنحاء العالم مما يشكل مشروعية واسعة تتبع من ضمائر وقلوب الشعوب، وأصبحت هذه المنظمات العاملة في العمل الخيري من العدد والكثرة بحيث اذا وقعت أزمة في مكان، وتقاصرت الجهود عن بذل ما يرفع هذه الازمة أو المحنة عن الناس، نجد أن تلك الازمة تتفاقم، ويُبان القصور والتلكؤ فيها مما قد يسبب عواقب اجتماعية، وصحية، وبيئية لا تحمد، اذاً أصبحت أعمال المنظمات الخيرية ليست مجرد جهود فردية مبعثرة بل صار نشاطاً اجتماعياً واعياً وعالمياً.

المطلب الثاني: التعريف بالمفاهيم.

أولاً: التسول: في اللغة أصل السؤل الهمز عند العرب والسؤل ما سألته، وفي التنزيل العزيز: ﴿ قَالَ قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَمْوِيءُ ﴾^(١٧)، أي: أعطيت أمنيته التي سألتها، وأسألته سؤلته ومسألته، أي: قضيت حاجته، وسألته الشيء بمعنى استعطيته إياه، والتسول من سؤل يسؤل من استرخاء البطن فهو يدور حول الاسترخاء والاعواء^(١٨)، وفي الاصطلاح: لم يرد مصطلح التسول عند القدماء كمصطلح، ولكن جاء في بعض القوانين المعاصرة بأنه: الاستعطاء، أو طلب الصدقة الذي يقوم به الحدث سواء له أو لغيره متجولاً كان أو جالساً في مكان عام متذرعاً إلى ذلك بعرض جروحه، أو عاهة فيه، أو أكثر أو أي وسيلة أخرى لهذه الغاية^(١٩). وجاء في معجم المصطلحات الاجتماعية: بأنه طلب الصدقة من الأفراد وفي الطرق العام^(٢٠) أو هو من يتكفف الناس إحساناً فيمد يد كفه يسألهم الكفاف من الرزق، والعون في الطريق العام، أو في المحلات العمومية^(٢١). ويمكن ان نعرف التسول بأنه: طلب الإحسان والعون، أو الصدقة في الأماكن العامة والشوارع بواسطة الجلوس على الأرصفة، وإبداء شيء من مسكنة، أو عوق، أو عاهة سواء كان صادقاً أم كاذباً خلافاً للذوق العام، والقانون. شرح التعريف:

- أ. طلب الاحسان أو العون أو الصدقة، اي استجداء الناس، ومد اليد لأخذ المعونة بالتوسل.
 - ب. الاماكن العامة، والشوارع، والجلوس على الارصفة، وذلك لوجود الزخم البشري، والمارة بصورة مستمرة، وتشمل مواقف السيارات، والاسواق، والإشارات الضوئية.
 - ج. إبداء المسكنة، أو العوق، أو العاهة وسيلة لجلب النظر، واستعطاف الناس حتى يعطوهم.
 - د. صادقاً أو كاذباً؛ لأن هناك من يتصنع ويمتهن هذه الصفة (التسول) كحرفة للكسب مع وجود فئة غير متصنعة ألباتهم الحالة للتسول لعدم وجود مؤسسات تتشملهم.
 - هـ. خلافاً للذوق العام والقانون؛ لأن الذوق العام والسليم يستوجب عدم رؤية هذه المناظر رحمة بإنسانية المتسولين والخلل هو عدم وجود قانون ينظم وضعهم الاجتماعي، ويمنع حالة تسولهم.
- ألفاظ ذات صلة:** هناك أنواع من التسول ينطبق على صاحبها فعل التسول، وقد تستعمل اجتماعياً ويقصد من قولها صفة التسول، مثل: الإستجداء، والشحاذة، وهي زيادة في الابتذال، والسؤال، والاستكثار، وهو سؤال المتسول من أجل الاستكثار فوق حاجته، وكذلك البطالة، والعطالة، وهما لا يسوغان لصاحبهما أن يتسول، ويستجدي؛ لأن الاسلام والعرف قد أمر الإنسان بالجد في طلب العمل، وعدم الجلوس في البيت اذا لم يعقه عوق مانع أو عاهة مستديمة مانعة، وفي هذا يقول النبي ﷺ: « والذي نفسي بيده لأن يأخذ احدكم حبله فيحتطب على ظهره خير له من ان يأتي رجلاً فيسأله اعطاه او منعه»^(٢٢).

نبذة تاريخية عن ظاهرة التسول: ان التسول مهنة قديمة ولا تزال في كل المجتمعات، ولكنها تتغير بطرق وأساليب من زمن لأخر، وهي من الظواهر المنتشرة، وتشكل مشكلة اجتماعية، واقتصادية، وأخلاقية طالما حاول المصلحون الاجتماعيون، وكثير من الساسة وأصحاب القرار في كل جيل التخلص من هذه الظاهرة كونها تشكل وصمة عار في جبين الشعوب لما فيها من مذلة تعود صاحبها على ترك العمل، والاتجاه لامتهان تلك المهنة الدنيئة فهي ظاهرة قديمة، وليست حديثة. وقد سميت فئات منهم بالغجر الذين برعوا في الحصول على المال بطرق غير مشروعة، وبالتحايل وإنشاد الشعر، وجلب إعجاب الناس في المجالس، فالحياة عندهم متحللة، ويتخذون من الرقص، والغناء، والمبالغة في الملابس الزاهية شعاراً لهم، وخصوصاً عند النساء فهم يغيرون أخلاقهم بحسب البلد الذي يذهبون اليه^(٢٣).

ثانياً: **التشرد:** في اللغة شرد فلان فلاناً تشريداً اذا طرده، وشرد به تشريداً اذا سمع الناس بعيوبه، وفلان طريد شريد اذا ذهب على وجهه نافرأ اي تشرد في البلاد كما يشرد البعير^(٢٤). وجاء في الموسوعة العربية العالمية عن التشرد^(٢٥) بأنه: حالة يهيم فيها الشخص على وجهه حيث لا عمل له، ولا مأوى دائم يأويه، وغالباً ما يعيش المشرد في مساكن مهجورة، وتحت الجسور، ومحطات القطارات، والفنادق الرخيصة، وأرصعة الشوارع. ويستخدم علماء الاجتماع كلمة شريد لوصف أي شخص يحيا حياة معزولة محروماً من الروابط الاجتماعية العادية مع الأسرة، والعمل، والحياة المرتبطة بالآخرين، وتقيد تقارير الأمم المتحدة بأن هناك أكثر من مائة مليون مشرد على مستوى العالم. لذا تعد ظاهرة التشرد ظاهرة عالمية تطال الكبار والصغار الذين أفرزتهم نظم، وأخلاقيات المجتمعات بجوانبها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ونكتفي بالتعريف السابق للتشرد؛ لأنه مستوفٍ لوصف الحالة، ولا داعي لتعريف اخر، وهو ما يميل اليه الباحث.

ثالثاً: أسباب التسول والتشرد، وبروزهما كظاهرة:

لقد اثبتت الدراسات أن سبب تفاقم ظاهرة التشرد، والتسول تعود الى الظروف الأسرية السيئة نتيجة الطلاق، أو الهجر، أو العيش في كنف زوج الأم، أو زوجة الأب، والفقر، وغياب الوعي للوالدين، والبطالة، والتسرب من الدراسة، وانتشار ظاهرة العنف الاسري المتمثل في الأساليب الخاطئة، والعنيفة في التربية سواء من الأم او الأب، أو البديل لهم، وكبر حجم الأسرة عن الحد الذي يعجز فيه الآباء عن توجيههم، وتلبية احتياجاتهم، لذا يندفع الأطفال للهروب من الأسرة او للعمل في الشارع لمساعدة أسرهم مما يعرضهم لكافة أشكال الاستغلال المادي، والجنسي، والبدني، وقد يلجأ بعضهم إلى ممارسة بعض الاعمال غير المشروعة لتوفير لقمة العيش^(٢٦).

هذا بالإضافة إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية، والسياسية، والبيئية المتلاحقة، وخصوصاً في عالمنا العربي المعني أكثر من غيره من دول العالم بهذه الظاهرة، كزيادة السكان، وازدياد معدلات

الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى، والعواصم الرئيسية ثم إن للصراعات الداخلية، والنزاعات المسلحة، وظروف الاحتلال التي شهدتها منطقتنا العربية كان له الأثر الكبير في نشوء هذه الظاهرة، وتطورها بحيث أصبحت ذا بعد واسع ومتنوع أخذ حيزاً حير صناع القرار في مواجهة هذه الظاهرة بهدف تقديم الخدمات لهم، وكذلك صعوبة تحديدهم كمتشردين. فنجد توصيف الامم المتحدة (منظمة اليونسيف) والتي حددتهم طبقة لتعريفها الصادر عام ١٩٨٦ م ويلفظ أشمل وأوسع، فأطلقت عليهم مصطلح (طفال الشوارع)، وهو أي طفل ذكراً كان أو أنثى اتخذ من الشارع محلاً للحياة، والاقامة دون رعاية، أو حماية، أو إشراف من جانب أشخاص راشدين، ومسؤولين، وقسمتهم إلى ثلاث فئات:

- **الفئة الاولى:** تشمل الذين يتخذون من الشارع مأوى لهم، وهم بلا أسر.
- **الفئة الثانية:** تشمل الاطفال الذين يعملون في الشارع لفترات طويلة ثم يعودون ليلاً لأسرهم.
- **الفئة الثالثة:** هم الاطفال الذين يعيشون مع أسرهم في الشارع. وتتراوح أعمار أطفال الشوارع بين الخمس سنوات وسبعة عشر عاماً وتختلف أعدادهم، ويتواجدون في العديد من أنحاء العالم، وخصوصاً في الدول النامية مما ينذر بوقوع كارثة محققة خاصة بعد تزايدهم بشكل ملحوظ في الآونة الاخيرة^(٢٧)، وقد كشفت دراسة بحثية^(٢٨)، قامت بها الدكتورة اسماء محمد غريب مدرس الصحة العامة في كلية التمريض بجامعة اسيوط، وخرجت بنتائج هي أن: ٧٩.٧% من أطفال الشوارع مارسوا الجنس تحت تهديد السلاح، و ٢٥% منهم مصابون بمرض التهاب الكبد الفيروسي، و ٩٨% من الاطفال خرجوا للشارع من أجل الحاجة وتتراوح اعمارهم ما بين ٧ - ١٦ سنة، وتم المسح بمدينة بني سويف بجنوب مصر في الأماكن الأكثر شيوعاً لإقامة أطفال الشوارع، ومنها: محطات القطر، ومواقف السيارات، ودور السينما، والاسواق، وتشير الدراسة إلى أن ٢٩.٧% لم يلتحقوا أبداً بالمرسة، وإن غالبية الآباء والأمهات كانوا غير متعلمين، وكان ٣٣.٧% من الاطفال لديهم زوجات آباء، و ١٤.٩% أزواج أمهات. وفي تصريح لوزير الصحة المصري خلال ندوة بحث سبل حماية الاطفال، وخاصة أطفال الشوارع المشاركين في أحداث الثورة، حيث قال: نرفض التعامل مع أطفال الشوارع على أنهم جناة على المجتمع؛ لأنهم في الحقيقة مجني عليهم، وقال: هؤلاء الأطفال قابل موقوتة، ولهم مخاطر كبيرة على الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والصحي في البلاد العربية، ولا يمكن تحقيق نهضة اجتماعية، وصحية بدون اعادة دمج هؤلاء الاطفال بالمجتمع، وتوفير الرعاية اللازمة لهم حيث يحمل الكثير من هؤلاء الاطفال أمراض خطيرة نتيجة عدم النظافة فضلاً عن السلوكيات الشاذة التي يمارسونها^(٢٩). ويبقى عامل الفقر من الأسباب الرئيسية التي تعاني منها شرائح كثيرة في المجتمعات نتيجة التلكؤ الحاصل في معالجة الفقر من قبل المؤسسات المسؤولة، والمنظمات العاملة في المجال الخيري، والإغاثةي فهؤلاء المشردون، والمتسولون هم ضحايا لم تدرك

الحكومات خطورة هؤلاء اذا انطلقوا في الشوارع يمارسون الجرائم، والسلوكيات الشاذة دون أن تتدخل لإنقاذهم، والسؤال ما ذنب هؤلاء الاطفال بلا مأوى، وعيش نظيف.

المطلب الثالث: احصائيات مخيفة.

هناك تقارير تشير إلى أن أكبر جيل عالمي من الاطفال سوف يولد خلال الـ ٢٥ سنة القادمة، وقد يزداد العدد وسيكون هناك من هؤلاء الأطفال أطفال هم الأشد بؤساً، وخصوصاً في الدول النامية حيث سينتهي بهم الأمر إلى العمل، والمعيشة في الشوارع، يبيعون الحلوى والزهور وغيرها، ويلمعون الأحذية، ويمسحون زجاج نوافذ السيارات، ويتسولون، ويجمعون المخلفات التي يمكن تدويرها، ويتدعون الآلاف الطرق للحصول على المال، ولقمة العيش. إن أطفال الشوارع يستحقون اهتماماً خاصاً طالما إنهم يشكلون في أجزاء متعددة من العالم جزءاً كبيراً من المجموع الكلي للسكان بحيث يقدر عددهم تقريباً المئة مليون مشرد ومتسول، وتؤلف الاناث نسبة ١٠-٢٠ منهم^(٣٠). وتقدر اليونيسيف بأنه يوجد أكثر من خمسين مليون طفل شارع في امريكا اللاتينية وحدها بحيث لو كانوا جميعاً في مكان واحد لأصبح لهم وطناً ومقعداً في الأمم المتحدة، أما جنوب أفريقيا، فهناك ما يزيد على خمسين ألف طفل من أطفال الشوارع كمصادر للجنس، وبيع المخدرات. وتذكر الإحصائيات في مصر وفق دراسة أعدها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن عدد المودعين في مؤسسات الأحداث الحكومية حوالي ٥٦٠ ألف طفل ما بين مرتكب جريمة أو فاقد للأهلية. وقد تم تقسيم أطفال الشوارع إلى أربع فئات سُميت فئة منهم بمطاريد البيوت، وفئة مطاريد الاحداث، والأخرى فئة مطاريد دور الأيتام بعد وصولهم عمر الـ ١٨ سنة، وذلك وفق اللوائح الداخلية لوزارة التضامن الاجتماعي. أما الفئة الاخيرة فهي التي ضلت الطريق في الأسواق والأماكن العامة، وتعد مدينة القاهرة هي أكثر المدن التي ينتشر فيها المشردون حيث تؤولي ما نسبته ٣١.٦% من إجمالي المشردين في مصر^(٣١). وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية التابعة الى الأمم المتحدة إلى أن عدد الأطفال العاملين سوف يزداد إلى أكثر من ٣٥٠ مليون طفل في العقود القادمة، فهل هذا ما نريده لأطفالنا، فعمل الأطفال مشكلة ليس فقط من حيث نسبة الأطفال المتضررين، وإنما من حيث المخاطر التي يتعرضون لها أثناء العمل، إذ يدفع بالكثير من الأطفال إلى العمل في سن مبكرة دون الخمس سنوات، ويعمل الكثير منهم في ظروف تحط من قدرهم، وتحد من نموهم البدني والنفسي بدرجة خطيرة، كالعامل القسري (السخرة)، وكثير منهم ما يلاقي حتفه بسبب قسوة العمل، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن هناك ١٠ ملايين طفل عربي تتراوح أعمارهم بين ٦-١٤ سنة من كلا الجنسين معرضون للتشرد^(٣٢).

المبحث الثاني

التشريعات الإسلامية المالية في مواجهة الفقر وأشكاله المتعددة

ان دور الاقتصاد الإسلامي اليوم في عالنا العربي له من الأهمية ما يجعله منهجاً اقتصادياً حضارياً لسكان العالم لما يتوافر فيه من التجاذب الروحي، والاطمئنان النفسي، فالإيمان في الإسلام ليس ايماناً مجرداً، وإنما هو إيمان مرتبط بالعمل، والإنتاج، والعدل، وحسن التوزيع، وليس من عدل المنهج الاقتصادي الإسلامي ترك أحد أفراد مجتمعه يعاني الضياع، والحرمان، والتشرد، ويمارس التسول بل يستدعي هذا الوضع تحرك من أصحاب القرار، والكلمة، والعلم، والفكر، والاقتصاد، والاجتماع ترسيخ مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وقواعده من أجل الوصول إلى تحقيق ضمان حد الكفاية لكل فرد من المجتمع، وسنبيّن في المطالب التالية الموقف، وكيفية التعامل مع قضية الفقر، والتشرد، والحرمان في المنظور الاقتصادي الإسلامي.

المطلب الاول: الاقتصاد الإسلامي وتكريم الإنسان.

إن مبدأ الكرامة أو تكريم الإنسان على سائر المخلوقات أصلٌ تقوم عليه كافة الحقوق، والحريات العامة، فالكرامة الأدمية التي تقررت للنفس البشرية هي جوهر الشخصية الإنسانية، وتتجلى هذه الكرامة الانسانية حين يؤمن الإنسان بأنه مكلف يشعر بمعنى المواطنة الإنسانية بحيث تجعله جزءاً من العائلة الإنسانية التي جعلها الله تعالى مستخلفة لعمارة الارض إذا كانت نظرة الإسلام للإنسان نظرة متفردة متميزة غير مسبوقة، ولا ملحوقة، فقد رفع الاسلام من قدر الإنسان وقيمه بما لا يُعرف نظيره في دين سماوي، ولا فلسفةٍ وضعية، فقد أعلن القرآن كرامة هذا الجنس عند الله تعالى حيث قال سبحانه: ﴿لَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَدِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (٣٣). وإذا كانت هذه قيمة الإنسان ومكانته فلا عجب أن تعنى الشريعة الإسلامية بإشباع حاجته، ورعاية ضروراته، وتحقيق مطالبه الحيوية، وتقرير الحقوق الاقتصادية له التي لا غنى عنها حتى ينمو نمواً حراً، ويعيش عيشاً كريماً؛ لكي يؤدي دوره في الحياة من هنا انطلقت فلسفة الإسلام الاقتصادية في مطاردة الفقر، وعلاجه، وتحرير الإنسان من براثنه حتى يتهيأ له مستوى من المعيشة ملائم له لائق بكرامته يعينه على أداء فرائض الله سبحانه وتعالى، وعلى القيام بأعباء الحياة، وإعمار الارض ويحميه من مخالب الحرمان، والفاقة، والضياع، والتشرد، فالنظرة الاقتصادية للإسلام تريد للناس أن يحيوا حياة طيبة ينعمون فيها برغد العيش، ويأكلون من فوقهم، ومن تحت أرجلهم، ولا ينشغلون بمعركة الخبز التي تجلب المجاعات والأزمات.

إن شعور الإنسان الفقير بأنه ليس ضائعاً ولا معدماً في المجتمع، والمجتمع يهتم به ويرعاه لهو كسب كبير لهذا الإنسان لا يستهان به في بناء الاوطان، وتتمثل إنسانية الاقتصاد الإسلامي في الرحمة لكل الناس، وخصوصاً الضعفاء، واليتامى، والمساكين، وابن السبيل، والعجزة، والزمنى وكل من لا يقدر على كسب معاشه بنفسه من الطفولة إلى الشيخوخة، وتوفير الحياة الطيبة للإنسان بشقيها

المادي، والمعنوي، ففي المادي أباح الاسلام للناس أن يستمتعوا بخيرات الأرض وأن ينعموا بزينة الله التي أخرج لعباده من الرزق غير مطالبين إلا بالتزام حدود ما أحل الله واجتتاب ما حرم، قال تعالى: ﴿بَسَّطْنَا لَكَ فَيْصًا مِمَّا دَرَأْتَ إِلَيْنَا فِي يَوْمٍ كَانَ خِطَابًا أَلِيمًا﴾ (٣٤)، وأما الحياة الطيبة بمعناها المعنوي فتتمثل بسكينة النفس، والحياة الهادئة، والصحة، والنظافة، والامان... الخ (٣٥)، ويجمع ذلك قوله ﷺ: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافَى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قَوْلٌ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا» (٣٦).

المطلب الثاني: واجب الدولة تجاه رعاياها.

يذهب العديد من علماء الفكر الاقتصادي الإسلامي الى ان نشوء الدولة تقتضيه طبيعة الاجتماع البشري؛ وذلك لأن الإنسان مدني بطبعه، يقول ابن خلدون: «إن الإنسان هو مدني الطبع، وهي عندهم كناية عن الاجتماع البشري، ومعنى هذا انه لا تُمكن حياة المنفرد من البشر، ولا يتم وجوده إلا مع أبناء جنسه؛ وذلك لما هو عليه من العجز عن استكمال وجوده وحياته فهو محتاج الى المعاونة في جميع حاجاته» (٣٧). وبناءً على قول ابن خلدون فلا بد من وجود سلطة تقوم على تنظيم المجتمع، وحفظ التوازن بين الأفراد، وهذه السلطة يطلق عليها اسم الدولة فهي: في اللغة اسم لشيء يُنداول (٣٨). وفي اصطلاح الفقهاء: هي مجموعة السياسات، والسلطات تجتمع لتحقيق السيادة على أقاليم معينة لها حدودها ومستوطنوها فيكون الحاكم (الرئيس) على رأس هذه السلطات (٣٩). والدولة في العرف الحديث هي: مجموع كبير من الناس يقطن بصفة دائمة في اقليم جغرافي معين، ويخضع لسلطة عليا أو تنظيم سياسي معين، وعناصر الدولة وأركانها ثلاثة: الشعب، والاقليم، والسلطة الحاكمة (٤٠). وقد ذكر غير واحد من علماء المسلمين كالفاضي أبي يوسف، والماوردي، والغزالي، وابن خلدون، وظائف الدولة وواجباتها تجاه رعاياها يمكن مراجعتها في مظانها، ولكن ما يعنينا في بحثنا واجبات الدولة في تأمين التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع مع تحقيق عدالة التوزيع بينهم بحيث لا يعيش بعض أفراد المجتمع، وهم القلة في بذخ وترف بينما تعيش الاغلبية الاخرى في فقر، وعوز، وحاجة فلا يجدون لقمة العيش، ولا سداد لحاجاتهم الاقتصادية مما يزيد الفوارق في الدخل، والثروة بين أفراد المجتمع الواحد، وينتج عنه عدم العدالة في توزيع الدخل أو الثروة، قال تعالى: ﴿كَفَىٰ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (٤١).

أولاً- تطبيقات دولة الراشدين في التوازن الاقتصادي: من تطبيقات دولة الراشدين ما فعله الخليفة الراشد الثاني عمر بن الخطاب ؓ حين أعطى الأولوية لإبل ودواب الفقراء، والمحتاجين بالاستفادة من الرعي في الأرض المحمية قبل الأغنياء، عندما تضيق هذه الأرض عن استيعاب دواب الفقراء وهم الأغلبية، مع دواب الأغنياء وهم قلة في المجتمع، مما يساهم ذلك في إعادة توزيع الدخل، والتوازن

الاقتصادي بين الأغنياء والفقراء في المجتمع الواحد، لأن الفقراء سيتمكنون من رعي ذوابهم مجاناً دون تكلفة، وبالتالي يزيد إنتاجهم من اللحم والحليب، وتزيد تبعاً لها دخولهم ومعاشهم حيث قال ﷺ عن الاغنياء فإنهما أن تهلك ماشيتهم يرجعوا الى نخل وزرع^(٤٢). يتبين من هذه الحادثة أن الدولة جعلت الأولوية من الاستفادة من المال العام لصالح الفئات الأقل دخلاً وذوي الحاجات، مما يعني أنها تقوم بإعادة توزيع الدخل، والثروة لصالح هذه الفئات، ويتحقق معه التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين فئات المجتمع، ويمكن تطبيق هذا المبدأ في الواقع الحالي عندما تعطي الدولة الأولوية بالاستفادة من بعض منتجات مشاريعها العامة للفقراء وذوي الحاجة، أو أن تقدم هذه المنتجات للفقراء والمحتاجين مجاناً أو بأسعار مخفضة، وتقدم لغيرهم من الأغنياء أو القادرين بأسعار أعلى منهم، وبذلك تساعد في إعادة توزيع الدخل بينهم، وتحقق التوازن. بل ذهب فكر الفاروق ﷺ بأكثر من ذلك عندما رفض تقسيم الاراضي المفتوحة على الفاتحين، ولم يقتصر اهتمامه بتوفير الحياة الكريمة للجيل الحاضر بل تعدى اهتمامه للأجيال القادمة حيث جعل لهم حقاً في المال العام، وجعل غلة هذه الاراضي بيد الدولة تتفقهها على مصالح المسلمين. بل حرص النظام الاقتصادي الاسلامي على كفالة رعايا الدولة من غير المسلمين كونهم يتمتعون بالمواطنة، حيث جاء في كتاب خالد بن الوليد ﷺ لأهل الحيرة، وهم من أهل الكتاب ما نصه: «وجعلت لهم أيما شيخ ضعف عن العمل أو اصابته آفة من الآفات، أو كان غنياً فأفتقر، وصار أهل دينه يتصدقون عليه طرحت جزيته، وعيل من بيت مال المسلمين وعياله ما أقام بدار الاسلام»^(٤٣). وما ورد أن الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ أسقط الجزية عن الشيخ الكبير من أهل الكتاب عندما رآه يسأل الناس بسبب حاجته، وكبر سنه، وأمر أن ينفق عليه من بيت المال هو وأمثاله، فالإسلام رسخ مبدأ حد الكفاية في المجتمع، والكفاية هي ما يحصل به الاستغناء عن غيره أو ما يكفي الانسان من العيش، وقد استعمل الفقهاء مصطلح الكفاية في عدة استعمالات لعل الذي يعيننا هو سد الحاجات الاصلية للشخص من مطعم، وملبس، ومسكن وغيرها مما لا بد له منه على ما يليق بحاله ومن في نفقته من غير اسراف ولا تقتير^(٤٤). فالدولة مطالبة بتوفير حد الكفاية لكل فرد في المجتمع تحت أي ظرف من الظروف عن طريق الإنفاق من المال العام، أو عن طريق التعاون فيما بين الدولة والأفراد في كفاية الحاجات الأساسية للفقراء والمحتاجين في المجتمع، وهذا من باب التعاون على البر والتقوى ، فقد قال رسول الله ﷺ : «انا أولى بكل مؤمن من نفسه من ترك مالا لأهله، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فأليّ وعليّ»^(٤٥) ، فالدولة ممثلة برئيس الدولة أو نائبه مسؤولة عن كفالة المحتاجين، والفقراء، وتوفير العيش اللائق لهم، ولقد فهم الصحابة ﷺ هذه النصوص وغيرها فقاموا بكفالة فقرائهم، ومحتاجيهم، وما ورد عن الخليفة عمر بن الخطاب ﷺ بقوله: «اما والله لأن بقيت لأرامل اهل العراق لأدعهن لا يفتقرون الى أمير بعدي»^(٤٦). وقال في مناسبة أخرى: إني حريص على أن لا أدع حاجة إلى اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف^(٤٧).

وغيرها مما أثر عنه من تطبيقاته في مراعاة الرعية، فعدم وجود الفقر، والفقراء، والمشرّد، والمتسول تأكيد جازم على أن الناس كانوا متكافلين متضامنين متعاونين يسعى بذمتهم أدناهم، ويعطف غنيهم على فقيرهم، ويساعد قويهم ضعيفهم، وهم يد على من سواهم هذه هي كفالة الحاكم، واهتمام الدولة. وسنبيّن في هذا المطلب واجبات الدولة تجاه رعاياها من أهمها:

أولاً: التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع:

إن الإسلام حقق التكافل الاجتماعي بكل صوره وأشكاله، وعمقه فهو نظام كامل بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى، وهذا النظام تشترك به فئات المجتمع مع الدولة كلّ يساعد كل من أجل دفع الضرر عن أفراد المجتمع، فالتكافل في اللغة: بمعنى العائل كفله يكفله وكفله إياه، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَوِيًا﴾^(٤٨)، أن يعولها ويضمن معيشتها^(٤٩). ويُعرف الشيخ محمد أبو زهرة التكافل فيقول: «هو أن يكون آحاد الشعب في كفالة جماعتهم، وأن يكون كلّ قادرٍ أو ذي سلطان كفيلاً في مجتمعه يمدّه بالخير، وأن تكون كل القوى الانسانية في المجتمع متلاقية للمحافظة على مصالح الآحاد، ودفع الإضرار، ثم المحافظة على رفع الإضرار عن البناء الاجتماعي، وإقامته على أسس سليمة»^(٥٠). فتأتي فريضة الزكاة أولاً، والتي فرضها الله سبحانه وتعالى على المسلمين، وجعلها ركناً من أركان الدين، وقرنها الله تعالى بالصلاة التي هي أم العبادات في مواضع كثيرة في القرآن الكريم؛ لأهميتها الاقتصادية، والاجتماعية فهي سور منيع يحمي أفراد المجتمع من الضياع، والحرمان، والعوز، إذا ما طبقت التطبيق الأمثل مع غيرها من الموارد التي شرعها الاسلام لسد حاجة الفقير. وحديثنا عن الزكاة التي تعمق روح التكافل الاجتماعي، وتحرك اقتصاد المجتمع في أول الأمر؛ لأنها المورد الأثقل للمال، وتطبيقه يساهم ويساعد الدولة، والمنظمات الخيرية، والصناديق الوقفية، على نشر وتحقيق التوازن الاقتصادي حيث تصرف الزكاة لذوي الحاجات كالفقراء، والمساكين، والدائنين الذين لا تكفي مواردهم لكفاية حاجاتهم الأساسية ومن يعولون، فيعطون من الزكاة ما يكفيهم، ويوفر لهم الحياة الكريمة مما يساهم في تقليل الفوارق بين أفراد المجتمع، وإعادة توزيع الدخل القومي بعدالة فيما بينهم، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُعْتَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلُفَةِ لَوْلِهِمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَنَمِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(٥١). فإن الصدقات المقدمة من الغني سوف ترجع إليه إذا ما كان تاجراً، أو منتجاً، أو صاحب حرفة، ذلك لأن هذه الصدقات سوف ترفع من دخول الفقراء، وبالتالي سوف يزداد طلبهم على سد احتياجاتهم؛ وبذلك يتسع النشاط الاقتصادي لأولئك الأغنياء ولعموم المنطقة أو البلد، فيتجسد حديث رسول الله ﷺ: «ما نقص مالٌ عبداً من صدقة»^(٥٢). ولا يخفى أن مبدأ الزكاة حين طُبّق في العصور الإسلامية السالفة نجح في محاربة الفقر، وأقام التكافل الاجتماعي، ونزع من القلوب حقد الفقراء على الأغنياء، وعود المؤمنين على البذل

والسخاء، وهياً سبل العمل لمن لا يجد مال^(٥٣)، ويتضح من هذا أن الزكاة لم تكن فقط مجرد إعطاء بعض من المال لإطعام الفقراء، إنما كانت وسيلة حقيقية للقضاء على الفقر، وذلك عن طريق توفير فرص عمل مثل أن يعطى الشاب الفقير رأس مال كي يبدأ تجارة و أن يشتري آلة لحرفة يتعلمها، من هنا نجد أن الزكاة أداة من أدوات التنمية، والقضاء الفعلي على الفقر. وقد ذهب كثير من الفقهاء إلى أن الذي لا يجد ما يفي بكفايته لكثرة عياله أو لغلاء السعر فيعطى من الزكاة كالفقير، قال الامام النووي: «من كان له عقر ينقص دخله عن كفايته فهو فقير يعطى من الزكاة تمام كفايته»^(٥٤)، وكذلك القادر على الكسب إذا تفرغ لطلب العلم والدراسة ولم يمكنه الجمع بين التكسب وطلب العلم ولا مال له فهو فقير ويحل له الأخذ من الزكاة، فقد ذكر الفقهاء ما نصه: «وان تفرغ قادراً على التكسب للعلم وتعذر الجمع بين العلم والتكسب اعطي من الزكاة لحاجته»^(٥٥). وواضح من قول الفقهاء انهم يشجعون على طلب العلم، ولتهيئة المجال المناسب لطالب العلم حتى لا يشغل وقته بالتكسب، فنعلم النساء علوماً مناسبة يحتاجها الناس، كتعلم المرأة الطب والتوليد يدخل في ذلك، وقد فصل الشافعية القول في إعطاء الزكاة لأصحاب الحرف ما يكفيهم، فمن كان تاجراً أو خبازاً أو عطاراً أو صرافاً أعطى بنسبة ذلك، ومن كان خياطاً أو نجاراً أو قصاراً أو قصاباً أو غيرهم من أهل الصنائع أعطى ما يشتري به الآلات التي تصلح لمثله، وإن كان من أهل الضياع يعطى ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها على الدوام، فإن لم يكن محترفاً، ولا يحسن صنعة أصلاً، ولا تجارة، ولا شيئاً من أنواع المكاسب أعطي كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلاده، ولا يتقدر بكفاية سنة^(٥٦)، ويدخل ضمن كفاية الفرد تأهيله للزواج، فقد أمر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ؓ أداء مهر الزواج لمن لم يستطع توفير ذلك فقد قرأ كتابه في مسجد الكوفة: من كانت عليه أمانة لا يقدر على أدائها فأعطوه من مال الله، ومن تزوج امرأة لا يقدر أن يسوق إليها صداقها فأعطوه من مال الله. وهذا قرار مهم في إصلاح المجتمع؛ لأن صلاحه يتوقف على تحصين أبنائه للزواج، وقد يكون المهر عائقاً لبعض الفقراء دون الزواج خصوصاً في حال غلاء المهور، فإذا كانت الدولة توفر ذلك لمن لا يستطيع ذلك فإنها تسهم في تنمية المجتمع الصالح وحفظه من أسباب الفساد والاضطراب^(٥٧).

ثانياً: تشريعات مالية أخرى لإنقاذ الفقير. لم يكتف الإسلام بإيجاب الزكاة لإنقاذ الفقير ومراعاته وسد حاجة المحتاجين بل فتح ابواباً أخرى مالية تأتي بالنفع على الفقير، والمحتاج، وتسد خلة المجتمع، وقد شرعها الإسلام ليتم النفع بها، ويتكافل بها أفرادها مع بعضهم البعض فتأتي بالنفع على الطرفين المتصدق، والمعدم فالمتصدق يرفع بتصدقته الآثام، والأخطاء نتيجة سلوكه، والمعدم ينقذه خطأ المتصدق من عوزه وحاجته لتكون لبنة تسد ثغرة من ثغور التكافل الاجتماعي، مثل: الكفارات ككفارة اليمين، وكفارة أخطاء صيام الفريضة، والفدية عن العجز في الصيام، وكفارة الحامل، والمرضع، والنفساء إذا أفطرن في رمضان بإخراج الطعام، والصدقة للفقراء، والمعدمين، وصدقة الفطر التي

تتكرر كل عام، والكفارات التي تتعلق بأخطاء الحج، ومحظورات الاحرام، لقوله تعالى: ﴿ قَمَّ كَانَ مِنكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَمِدِّيَةٌ مِّن صِيَامِهِ أَوْ صَدَقَةٌ أَوْ سُكِّةٌ ﴾^(٥٨)، وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِّذَوْقٍ وَيَالَ أَمْرِئِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾^(٥٩).

وكذلك النذور والأيام، لقوله تعالى: ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّرتُمْهُ؛ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِّن أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَبَّةٍ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّرَةٌ لِّأَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾^(٦٠)، والوصايا لقوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِأَلْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾^(٦١). فهي باب من أبواب الخير تجري بعد وفاة صاحبه يصل بها المسلم أهله وأقاربه الذين لا يرثون ويُسعد به الفقير قبل توزيع التركة، وكذلك الهبات، والتبرعات، والأضاحي في الأعياد، وقد دعا الإسلام إلى التهادي لتقوية الروابط الاجتماعية بين الناس لما لها من أثر في النفوس، وقد تكون الهدية جزء من عون المحتاج، ويدخل الوقف والحبس لثمرة ملك أو عين معينة كصدقة جارية تلحق العبد بعد موته بتركه ورائه، وينتفع بهذا الوقف فئات من أصناف كثيرة من المحتاجين، ولو تسنى لهذه الوسائل العملية أن تطبق بمثالية، وأن تأخذ الدولة، والمؤسسات الخيرية على عاتقها مسؤولية الرعايا لتحقيق الهدف المنشود من تشريعها، واستعان بها جمع ليس بالقليل من الفقراء، والضعفاء، والمعوزين، والمشردين. وقد لا نرى في بلداننا من يفتش الأرض، ويلتحف السماء بلا مأوى، ولا طعام، وهذا من واجب المجتمع ككل بكافة طبقاته ومستوياته فكل عائلة في المجتمع يوجد فيها أغنياء، وآخرون متوسطو الحال، وآخرون فقراء، فلو قام الصنفان الأولان برعاية الصنف الثالث لما وجد في العائلة فقيراً أو ذو حاجة، وبهذه الطريقة نقضي على الفقر في العائلة الواحدة، ومن ثم نصح وضعاً اجتماعياً على مستوى المجتمع، وهكذا يكسب المنفق الاجر، والمثوبة من الله تعالى بأجرين أجر الصدقة، وأجر الصلة.

المطلب الثالث: تلكو المؤسسات الحكومية والمنظمات الخيرية في أداء دورها في العمل الخيري.

في العقود الاخيرة شهد العالم في العمل الخيري تطورات إيجابية كبيرة أسهمت في نقله من الجهد الفردي الى العمل المؤسسي القائم على أطر منتظمة، وعمل منظم في كفالة مئات الالاف من الايتام، والمحتاجين، وأن يسهم بشكل كبير في الأعمال الإنسانية، والإغاثية، فالمنظمات الخيرية باتت تحل مشكلات، وتسد العجز الذي قد لا تستطيع بعض المؤسسات الحكومية القيام به، فمثلاً في أوروبا وأمريكا، كثير من وزارات هذه الدول تعتمد على جهات تسمى بالجمعيات الأهلية، والخيرية، واللاربحية للوصول إلى مواطن، وأماكن لا تستطيع أذرع الدولة الوصول إليها مع أنها حكومات متقدمة، ومنتطورة

فكيف بالعالم العربي والإسلامي الذي يعيش أحياناً حالة غياب الدولة كما هو الحال في الصومال، وفلسطين، وبعض أجزاء السودان ناهيك عن العراق، وسوريا.

وفي حوار مع الشيخ الدكتور سلمان بن فهد العودة حيث سُئل عن العمل الخيري والتحديات التي تواجهه فاستطرد في أولويات العمل الخيري قائلاً: «يجب أن ندرك أن بناء المسجد هو من أجل أن يصلي الانسان فيه، والرسول ﷺ كان يصلي في المدينة في مسجد متواضع سقفه من جريد النخل، وإذا سال المطر صلى الناس على التراب، والطين، والماء، ففكرة المبالغة، والاسراف في بناء المساجد، والصرف عليها بملايين الدولارات ينم عن نقص في الوعي في الاهتمام بالإنسان وإعداده، وتوفير الحاجات الضرورية له، وإنقاذه من البؤس والحرمان مهم جداً، وله الأولوية، وذلك في ظل تناقص الدعم الخيري لمؤسسات الوقف وموضوع استثمار هذه الأموال، وتحويلها للاستثمار الخيري، وصرف ريعها على هؤلاء، فهناك عمل خيري كبير، وهناك تواجد للجمعيات الخيرية في قلب الحدث رغم قصور الدور والتحديات التي تواجه تلك الجمعيات، والضعف التي تستهدف اغتيال العمل الخيري العربي والإسلامي، ومحاولة القضاء عليه من قبل سياسات الدول الكبرى، مما جعلها متلكئة في عملها في بعض الأحيان فالتلكؤ في اللغة هو تباطؤ عن الشيء^(٦٢). وذكر الدكتور العودة أن منطقة الخليج كالشجرة الظليلة التي يستظل الناس بها^(٦٣)، ويمكن إجمال المشكلات والعوائق التي تعيق العمل الخيري في منطقتنا العربية، وتسبب في تلكؤ الأداء الإنساني لها:

١. عدم وجود دعم حكومي مباشر وقوي من قبل بعض الحكومات العربية، والاسلامية للجمعيات الخيرية.
٢. عدم وجود تسهيلات من حيث الإجراءات، والتراخيص، والحصول على اذونات الجمارك، والنقل لتحرك الجمعيات ومواد الإغاثة.
٣. قلة تشجيع الناس على دعم الجمعيات الخيرية كما نجده في أوروبا وأمريكا، فالذين يدعمون المنظمات الخيرية لهم إعفاءات من الضرائب، وتسهيلات معينة.
٤. عدم تحويل الفقراء، والمحتاجين، والمشردين، والمتسولين إلى منتجين، وفاعلين بل تعودوا على الأخذ والعطاء دون دفعهم إلى إعالة أنفسهم، وأسرههم وزجهم في تأهيلات لتعلمهم صنعة، أو حرفة، وكما يقال صنعة في اليد أمان من الفقر.
٥. الإعلام مسؤول هو الآخر فقد شارك في تشويه العمل الخيري، واتهامه بترييد المقولات الغربية التي تعتبر المنظمات الخيرية في عالمنا العربي والاسلامي مسؤولة عن الإرهاب، والعنف، والتشكيك بأعمال تلك الجهات الخيرية، وإغلاق بعضها وخصوصاً في أفريقيا، ومن جانب آخر ابتعاد العديد من الإعلاميين من أصحاب الكفاءة، والمروءة عن التفاعل مع العمل الخيري.

٦. تنافس الجمعيات الخيرية أحياناً يتعدى التنافس الشريف فيكون مزاحمة وتجاوز وعدم تنسيق مما يقلل من كفاءة الاداء.
٧. ضعف القوانين المنظمة للعمل الخيري، ووجود عوائق قانونية في استلام الدعم المالي، وعدم تشريع قانون مستقل يتناول الابعاد التشريعية للعمل الخيري من قبل الجهات الرسمية.
٨. تذبذب العاملين في العمل الخيري التطوعي، وتغلب المصالح الشخصية أحياناً مع إعطاء العمل الخيري فضول الوقت.
٩. غياب النشاط الأكاديمي للجامعات، والمراكز البحثية، وقلة الفئات المدربة على العمل التطوعي والخيري.
١٠. ضعف التخطيط لمنظمات العمل الخيري مع قلة المتخصصين الذين تحتاجهم تلك الجمعيات من إعلاميين، ومهندسين، وأطباء، ومحاسبين، وغيرهم، وكذلك قلة وجود خبراء مختصين، أو مستشارين في العمل الخيري في المؤسسات الرسمية ذات العلاقة، وتلكؤ المسؤولين في بعض الدوائر لمتابعة تلك الجمعيات.
١١. غياب اتحاد الجمعيات الخيرية ونقابات عمومية تجمعهم.
١٢. عدم تحفيز وتشجيع الشباب للانخراط في العمل الخيري، وغياب الحوافز المادية، والمعنوية.
١٣. عدم وجود مقرات مناسبة لبعض الجمعيات الخيرية.
١٤. غياب نظم الجودة بشأن الجمعيات الخيرية وتقييم أدائها.
١٥. المعوقات الرسمية لإقامة مشاريع ذات مردود مالي لرفد تلك الجمعيات، وغياب الثقافة الاستثمارية.
١٦. الفهم الخاطئ لكثير من المسائل الشرعية المتعلقة بصرف الأموال في الجمعيات الخيرية، وشرعنتها حسب الأهواء.

المبحث الثالث

رؤى ضرورية ومهمة تساعد في مواجهة الأزمات

لابد من وجود رؤية واضحة تساعد في مواجهة الأزمات والكوارث التي تمر بها المنطقة العربية للتقليل من آثار مشاكل الفقر، والتشرد، والتسول، وللتخفيف عن القصور، والتلكؤ الحاصل في عمل تلك الجهات الخيرية الرسمية منها، والاهلية، ومن ذلك تبني رؤية اقتصادية، ورؤية اعلامية، ورؤية قانونية حسب ما يراه الباحث.

المطلب الاول: رؤية اقتصادية لظاهرة التسول والتشرد.

تتبع الرؤية الاقتصادية لمشكلة التسول والتشرد من خلال معالجتها من الناحية الاقتصادية كونها لو بقيت مستقلة فستترك آثاراً سيئة على الاقتصاد، والتنمية، والمجتمع، والأجيال اللاحقة، وتفاقمها قد يجعل الدولة عاجزة عن القيام بواجبها تجاه هذه الظاهرة، فيجب أن تتعاون الدولة بأجهزتها مع المنظمات الخيرية، وأهل البر والإحسان من رجال الأعمال من أجل التخفيف، والتقليل من هذه الظاهرة، ويكمن الحل في وضع خطة طويلة المدى من وزارات التربية والتعليم؛ لاستيعاب الذين يتعثرون في التعليم العام بالتعليم الفني، والمهني، ويتدرجون حتى يصلوا لمعهد تدريب في المرحلة الثانوية، ويكون هناك مقابل مادي حتى لا يتسربوا من التعليم، وتقوم الشؤون الاجتماعية بتحفيز المؤسسات التي تحوي الاطفال لمنع هروبهم، مع قيام الشرطة بالقبض على هؤلاء الأطفال، ووضعهم في مؤسسات إصلاح يشعر الطفل فيها بأنه يستفيد حتى يكون له كيان بعد الخروج، والمقترح إنشاء قرى صناعية، وأخرى زراعية يُجمع فيها أطفال الشوارع بحيث يشعرون فيها بأنهم في مجتمع، وليسوا في السجن؛ لأن مشكلتهم أنهم يعتبرون الاصلاحيات سجوناً، ولذلك يجب ان يشعروا بشيء من الحرية؛ لأن الطفل يرى في هذه المؤسسات تقييداً لحرية المباحة في الشارع، ولا بد من معاملته معاملة حسنة، وفي نفس الوقت ينال قسطاً من التعليم، والتدريب.والعائد المادي مهم لهذا الطفل، فطفل الشارع لا يحرم نفسه من أي شيء، فهو يأكل، ويشرب، ويشترى ما يريد، ويفعل ذلك نظراً لضيق الحياة التي عاشها مع أسرته، فيكون الشارع بالنسبة له أفضل بكثير من بيته، ومؤسسات الرعاية، لذا لا بد من عائد مادي يُصرف له، ويمكن لرجال الأعمال، والجمعيات الخيرية، والاقواق تمويل عدد من المشروعات الاجتماعية لإنقاذ هؤلاء الأطفال من الضياع، وتحويلهم إلى عناصر نافعة على أن تتم هذه العملية تحت إشراف الدولة، والاختصاصيين الاجتماعيين، ورجال الأعمال حتى المعوقين منهم يمكن تأهيلهم بما يتناسب مع حالتهم وتعليمهم حرف، ومهن يستطيعون من خلالها كسب عيشهم، والذي يصعب عليه ذلك يُصرف لهم معاشات تخصص من ميزانية الدولة، وبالتعاون مع الجمعيات الخيرية، وأما كبار السن منهم فيمكن إنشاء صندوق رعاية اجتماعية لهم كنظام التقاعد، وايوائهم في دورٍ للعجزة والمسنين.

المطلب الثاني: رؤية إعلامية لظاهرة التسول والتشرد.

وتأتي هذه الرؤية من خلال تسليط الضوء عبر وسائل الاعلام على هذه الظاهرة (التسول، والتشرد) والتحذير منها، وتوجيه المجتمع من خلال البرامج التثقيفية، واللقاءات، والحوارات، والإعلانات مع المتخصصين من أجل بيان مساوئ حالات القسوة مع الأطفال، وعدم التسرع في الطلاق الذي يسبب ضياع الأسرة، والأطفال، والمحافظة على إدخال الأبناء إلى المدارس، ومتابعتهم حتى لا يهربوا من المدرسة، ومن جانب آخر يأتي الدور الإعلامي لصناعة أفلام وثائقية، وأفلام درامية، ومسلسلات هادفة لوقائع وقصص تسببت في تشريد اطفال وضياعهم حتى يتنبه المجتمع إلى خطورة التصرفات

غير المحسوبة من بعض العائلات، ثم الدور الإعلامي كذلك للخطاب الديني، ومنبر الجمعة، ودور الإفتاء بتوجيه الناس بالاهتمام بتربية ابنائهم، والمحافظة عليهم، وأخذ مسؤوليتهم كأباء وأمهات تجاه الأبناء، وتشخيص الحالات المشبوهة لدى ابنائهم إذا حسوا بشي كتناول المخدرات، وما شابهاها، وأيضاً ينبغي للإعلام رصد أي حالة في المجتمع تدعو للتخوف من نتائجها، وإيصال هذا الرصد والصوت لمسامع الدولة وأجهزتها لاتخاذ ما يلزم كحالة المتسولين الذين يجوبون الشوارع، والمشردون الذين يعاشون على القمامة، والأماكن المشبوهة، ومناشدة الدولة، والجمعيات الخيرية، والمجتمع المدني على تحمل مسؤوليتهم تجاه ذلك. ومن جانب آخر، إذا تعرض البلد لكوارث إنسانية قد تفرز نازحين، ومنكوبين، ومشردين، فعلى وسائل الإعلام تغطية ذلك كله حتى يتسنى للجهات الرسمية، والجهات الخيرية الإسراع في انقاذهم، ومساعدتهم، وكذلك إيصال الصوت لمنظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية العاملة في ذلك البلد.

المطلب الثالث: رؤية قانونية لظاهرة التسول والتشرد.

إن أطفال الشوارع ما هم إلا ضحايا للمجتمع، وليس باختيارهم فهم عديمو الإدراك، فأصبحوا أطفال شوارع، بل الأسرة، والمجتمع، والحكومات قد جنوا عليهم بسبب عدم توفير الملاذ الآمن من مسكن، وغذاء، وكساء، ورعاية، وأمان، والتي تعد من واجبات الدولة، وقد التزمت بضمائنها، وتوفيرها دستورياً فكثيرة هي التشريعات التي تجرم فعل الاطفال والأحداث على التسول، وتدين المسؤولين إذا أهملوا واجبهم، كالوالدين مثلاً فقد عدّ قانون العقوبات الفرنسي فعل التحريض المباشر للقاصر على التسول جريمة في ذلك حسب المادة (٢٢٧ - ٢٠ و ٢٩) والمادة (٢٦١ - ٣) (١٤)، أما المشرع العراقي في بلدي فقد قرر في المادة (٣٩٠ - ٢) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ م انه: «إذا كان مرتكب هذه الأفعال المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة نفسها لم يتم الثامنة عشر من عمره تطبق بشأنه أحكام مسؤولية الأحداث في حالة ارتكاب مخالفة».

إلا انه قرر في المادة ٣٩٢ ان: «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر، وبغرامة لا تزيد على ٥٠ ديناراً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من اغرى شخصاً لم يتم الثامنة عشر من عمره على التسول، وأن تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر، والغرامة لا تزيد على مئة دينار، أو إحدى هاتين العقوبتين إذا كان الجاني ولياً، أو وصياً، أو مكلفاً برعاية، أو ملاحظة ذلك الشخص». فالمشرع العراقي قد سلك مسلكاً غريباً متناقضاً فكيف يعاقب الطفل اذا ما تسول، ويعاقب من يحرضه، ويفريه على التسول أيضاً؛ لأنه أصلاً ما كان ليتسول لو لم يجد ما يدفعه الى ذلك ويحرضه عليه كونه لا يفقه إلا ما يلقنه الآخرون (١٥). ولو رجعنا إلى قانون رعاية الأحداث، لوجدنا أن المشرع عد حالة التسول إحدى الأوضاع المكونة لحالة التشرد بموجب المادة (٢٤)، وقرر في المادة (٢٩) عقوبة الغرامة التي لا تقل عن مائة دينار، ولا تزيد على خمسمائة دينار لولي الصغير، أو الحدث الذي أهمل

رعايتها بحيث ادى إلى تشردهما أو انحراف سلوكهما^(١٦)، فنجد أن قانون العقوبات جعل من الطفل تارة مجرمًا، وتارة مجني عليه في تناقض غريب، ويعد التشرد أوسع وأشمل من التسول الذي يجسد حالة من حالات التشرد، واختلفت الإجراءات لمعالجة هذه الظواهر، فهناك بلدان تعتقل، وتحتجز أي طفل مشرد رغم أن قانونها لا ينظر إلى التشرد على أنه جريمة، وهكذا تجتمع الأنظمة، والقوانين الخاصة بالتشرد مع قوانين الأطفال، والأحداث. لذا يجب رؤية ظاهرة التشرد والتسول برؤية قانونية ملائمة تساعد على انقاذ هؤلاء المعدمين، ومن ذلك تشريع قوانين تكفل لهذا المشرد وجود مؤسسة رعوية مختصة بهؤلاء الأطفال، فبدل أن يتهمهم المشرع، ويلقي القبض عليهم لا بد له أن يعمل للقضاء على عوامل هذا السلوك، واليوم دساتير الاتجاه العالمي تسير نحو الاهتمام بمشكلة وظاهرة التسول، والتشرد، وأطفال الشوارع في تشريعاتها الداخلية، واعتبار هؤلاء الأطفال ضحايا، وليسوا جناة، وتسخير المؤسسات الخيرية، والاجتماعية لتأهيلهم فضلاً عن المؤسسات الحكومية، وتشريع قوانين تمكن الدولة من القضاء على شبكات، وعصابات إجرامية تستغل هؤلاء الأطفال وتسخرهم للتسول، وجني ثروات كبيرة من ورائهم. وقد شاهد المشاهد العربي فيلم المتسول الذي عُرض قبل سنوات، وأعطى صورة واضحة، وبأسلوب ساخر لما عليه بعض المجتمعات من استغلال للأطفال، والكبار، وإدارة شبكات إجرامية خطيرة، بل هناك أوكار خاصة لتعويق الاطفال المشردين، واصابتهم بعاهات، وزجهم في الشارع للانتفاع بعاهاتهم، وهذه الأوكار تدار من قبل عصابات إجرامية، لذا يجب وضع تشريعات قانونية صارمة للقضاء على هذه العصابات، وانقاذ الطفولة، كذلك تشريع قوانين تمنع استغلال عطف السياح في الأماكن الدينية، والأثرية من قبل المتسولين، وهذا لا يعد لثقافاً ذوقياً، ولا حضارياً للدولة المضيفة للسياح، كذلك يجب أن تأخذ التشريعات بنظر الاعتبار الأسباب وراء هذه الظاهرة كالفقر، والهجرة من الريف إلى الحضر، والبطالة، والتفكك الأسري، واليتم، وغيرها لتضمينها في التشريعات الخاصة بالظاهرة حتى تنظر المحكمة بعين العدل، والعطف للظروف التي أحاطت هؤلاء قبل الحكم عليهم والمشكلة ليست مستعصية إذا ما توافرت الإرادة السياسية لإزالة المعوقات، وابتكار الحلول الناجحة، وقد وصف المربي الأمريكي الكبير جون ديوي في بدايات قرننا الحالي الهدف الذي ينبغي أن نضعه نصب أعيننا جميعاً حينما قال: إن على المجتمع أن يريد لأبنائه كافة ما يريده كل أب وأم لأطفالهم^(١٧). ويبقى سوء التخطيط هو السبب القائم والرئيس من وراء مثل هذه المآسي التي يعيشها أطفال العالم، والذي يزيد من تأثيره عليهم التغيرات السكانية والاجتماعية التي لا تجد بازائها سياسة اقتصادية متناسبة مع هذه التغيرات من حيث توفير الغذاء، والمسكن، والتعليم، والرعاية الصحية، ومن هنا تنشأ ضرورة استحداث سياسة اقتصادية كفؤة، وسياسة اجتماعية متوازنة، وسياسة تشريعية متطورة، ومتواكبة مع تطور الاتجاهات، والمتغيرات العالمية بما يخدم الإنسانية بصورة عامة، والأطفال بصورة خاصة.

الاستنتاجات والتوصيات

في ختام هذا البحث يتبين لنا بعض الاستنتاجات والتوصيات المهمة، وهي كالآتي:

الاستنتاجات:

١. إن العمل الخيري بكافة مجالاته، ومد يد العون إلى المحتاجين، والمحرومين نابع من الضمير الانساني، والفترة السليمة.
٢. إن النظام الاقتصادي الإسلامي حريص على الحفاظ على حياة الناس، وكرامتهم من الطفولة إلى الشيخوخة، لذا رسم الإسلام طريق التكافل الاجتماعي، من خلال أحكامه المالية.
٣. إن الواقع الحضاري للتأريخ الإسلامي وصل إلى قمته في معالجة الفقر، بحيث لم يوجد من يقبل الصدقة، والمعونة لعدم الحاجة.
٤. بروز ظاهرة التسول، والتشرد في عالمنا العربي، والإسلامي مؤشر خطير، لأنه سوف ينتج جرائم، وإرهاب، وأمراض، وفساد مالي، وأخلاقي، وخراب للبيئة والتنمية في البلدان.
٥. هناك تلكؤ واضح، في معالجة ظاهرة التسول، والتشرد، من قبل المؤسسات الحكومية، ومنظمات العمل الخيرية، والدليل تزايد أعداد المتسولين، والمشردين بأرقام كبيرة.
٦. ضعف الإرادة السياسية الجادة لبعض الحكومات في اتخاذ إجراءات ملائمة، تعالج حالة الفقر، والحرمان الذي يطال شرائح كبيرة في المجتمعات.
٧. كثرة المشاكل الاجتماعية، والاقتصادية، وربما السياسية، والنزاعات الدولية، والاحتلالات الأجنبية، والتي تركت أثراً على الشعوب، قد تطول لسنوات، وتطال أجيال.
٨. غياب الدور الإعلامي الهادف في إبراز المشكلات الاجتماعية، وتسليط الضوء عليها، وإسماع الجهات الرسمية، والخيرية لإيجاد الحلول لها من خلال التقارير الميدانية، والوصول إلى قلب الحدث، ونقل الحقيقة كما هي.
٩. ضعف التشريعات اللازمة لحماية الطفولة، والقوانين الرادعة للعصابات الإجرامية التي تستغل المتسولين، والمشردين، وتستخدمهم لأغراضها.

التوصيات:

١. تطوير نظام الرعاية الاجتماعية، وتوفير الخدمات اللازمة للأحياء السكنية الشعبية الفقيرة لتكون صالحة للسكن، والمأوى.
٢. إجراء دراسة ميدانية، ومسح كامل، في المدن، وعملية إحصاء للمتسولين، والمشردين، والتنسيق مع المنظمات الخيرية للقضاء على هذه الظاهرة.

٣. تشجيع العمل التطوعي الخيري، وتأسيس شراكة واسعة بين الدوائر الحكومية، ومنظمات العمل الخيري، والتطوعي، واستحداث قسم لإدارة شؤون المتطوعين للأعمال الخيرية، ووضع البرامج التدريبية لهم.
٤. تشجيع إنشاء منظمة عربية قوية مهمتها تنسيق الجهود التطوعية، ومواجهة الكوارث، والازمات، وغوث اللاجئين، والنازحين، والمشردين.
٥. طباعة النشرات، والكتيبات التي تشرح معاني العمل التطوعي الخيري، وعرض الأنشطة التي يقوم بها المتطوعون، مع بيان طرق الاسعافات الأولية، وتعميق مفاهيم الأمن، والسلامة عند المواطنين.
٦. إعلانات تحفز المواطنين على التبرع للعمل الخيري، مع تشريع بعض القوانين، التي تلزم الشركات التجارية، والبنوك لدفع نسب بسيطة من أرباحها للعمل الخيري، مع إطلاق اسم أسبوع العمل الخيري من كل عام لإنقاذ المتسولين، والمشردين، وتكريم رجال الأعمال المساهمين، وأهل الخير، ممن تبرعوا ومنحهم أوسمة رسمية، وشهادات تقديرية من أصحاب القرار لتشجيع أمثالهم في دعم المشروعات الخيرية. واخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين... وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

هوامش البحث

- (١) صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، وزارة الأوقاف المصرية، د.ت، باب الشَّرْكَةِ فِي الطَّعَامِ وَالنَّهْدِ وَالْعُرُوضِ، ١٧٦/٩، رقم الحديث ٢٤٨٦.
- (٢) أساليب الدعوة لعمل الخير العربي المعاصر، غادة علي موسى، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخير العربي الثالث في عمان، الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الاردنية الهاشمية لعام ٢٠٠٢، ص ٣.
- (٣) تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الاصلاح الاجتماعي، د. وجدي محمد بركات، بحث مقدم الى كلية الخدمة الاجتماعية في مؤتمرها العلمي الثامن عشر، جامعة حلوان، مصر، ٢٠٠٥، ص ٢.
- (٤) عجم مفاهيم التنمية، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا/ الاسكوا، ص ١١٤.
- (٥) دليل المنظمات غير الحكومية، هيلاري بايندر، مكتب برامج الاعلام الخارجي، وزارة الخارجية الاميركية، ٢٠١٢، ص ٣.
- (٦) <http://www.mbc.net/ar/programs/oprah/articles>
- (٧) سورة الحج ، الآية (٧٧).

(٨) مفاتيح الغيب، محمد ابن عمر الملقب بالفخر الرازي، ط١، دار الفكر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م، ١٥٦ /١١.

(٩) سورة المائدة، الآية (٢).

(١٠) سورة البقرة، الآية (١٧٧).

(١١) صحيح البخاري، باب قول الله تعالى كلوا من طيبات ما رزقناكم، ٩٨/١٨، رقم ٥٣٧٣ .

(١٢) صحيح البخاري، باب اذا وقف ارضاً او بئراً، ٣ / ١٠٢١، رقم الحديث ٢٦٦٢ .

(١٣) صحيح البخاري، باب مناقب عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ أَبِي عَمْرِو الْقُرَشِيِّ ؓ، ١٢/٤٥٨، رقم ٣٦.

(١٤) سورة النساء، الآية ١١٤ .

(١٥) صحيح البخاري، باب لَا يَشْهَدُ عَلَى شَهَادَةِ جُورٍ إِذَا أُشْهِدَ، ٩/٤٤١، رقم الحديث ٢٦٥١.

(١٦) دراسة بعنوان دروس اقتصادية مستفادة من ازمة عام ص ٢٠ - ٢١.

(١٧) سورة طه ، الآية ٣٦.

(١٨) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور ١١ / ٣١٨ - ١٣ / ٢٢٩.

(١٩) ظاهرة التسول حكمها وآثارها وطرق علاجها في الفقه الاسلامي، ص ٦١.

(٢٠) معجم المصطلحات الاجتماعية، احمد زكي بدوي، بيروت - لبنان، ١٩٧٧، ص ٣٧.

(٢١) جرائم التشرد والتسول، عبد الحميد المنشاوي، ص ١٢٩.

(٢٢) الجامع المسند باب الاستعفاف عن المسألة، حديث رقم ١٤٠١، ج ٢، ص ٥٣٥ .

(٢٣) الابعاد الامنية لظاهرة التسول في المجتمع السعودي، ص ١٠ - ١١ .

(٢٤) جمهرة اللغة، ١ / ٣٣١.

(٢٥) الموسوعة العربية العالمية، ج ٦ / ص ٣٢٠.

(٢٦) ورقة بحثية بعنوان سيكولوجية اطفال الشوارع ص ٢.

(٢٧) ورقة بحثية بعنوان سيكولوجية اطفال الشوارع ص ٢.

(٢٨) دراسة بحثية قامت بها الدكتورة اسماء محمد غريب، ص ٥٤.

(٢٩) المصدر السابق، ص ٥٨.

(٣٠) U.N chronicle – vol ٣٤ – no-٤- ١٩٩٧-new yourk U.S.A p.٥٤ .

(٣١) تهديد امني واستنزاف اقتصادي، ١٤٣٣ هـ / يناير ٢٠١٢ م، ص ٥٤ .

(٣٢) الوضع القانوني والواقعي لأطفال الشوارع، د. بشرى العبيدي، ص ٦ - ٧.

(٣٣) سورة الإسراء ، الآية ٧٠.

- (٣٤) سورة المائدة، الآية ٤.
- (٣٥) دور القيم والاخلاق في الاقتصاد الاسلامي، د. يوسف القرضاوي، ط١، مكتبة وهبة، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، ص٦٥-٦٦.
- (٣٦) سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، وزارة الأوقاف المصرية، د.ت، باب من أصبح منكم أمنأ في سربه، ١٥/٩، رقم الحديث ٢٥١٧، وقال عنه الترمذي: حديث حسن.
- (٣٧) مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي، ت٨٠٨ هـ، ط٥، دار القلم بيروت، ١٩٨٤م، ص٢٧١.
- (٣٨) لسان العرب لابن منظور، ٢٥٢/١١، مادة دول.
- (٣٩) الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ٣٧-٣٦/٢١.
- (٤٠) الفقه الاسلامي وادلته، د. وهبة الزحيلي، ط٨، دار الفكر ٦٣١٧/٨.
- (٤١) سورة الحشر، الآية ٧.
- (٤٢) المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، ص٤٥٢.
- (٤٣) كتاب الخراج، ص١٥٥-١٥٦.
- (٤٤) الموسوعة الفقهية الكويتية، ص١٢٦٤١/٢.
- (٤٥) صحيح مسلم، كتاب الجمعة، رقم الحديث ١٤٣٥، ص ٣٥٩/٤.
- (٤٦) الخراج، يحيى بن ادم القرشي، تحقيق: احمد شاكر، دار المعرفة، بيروت، ص٢٠٨.
- (٤٧) تاريخ الرسل والملوك، ٤٣٥/٢.
- (٤٨) سورة آل عمران، الآية ٣٧.
- (٤٩) لسان العرب لابن منظور، ٥٨٩/١١.
- (٥٠) المجتمع الانساني في ظل الإسلام، محمد ابو زهرة، ط٢، ١٣٠١هـ/١٩٨١م، ص٤.
- (٥١) سورة التوبة، الآية ٦٠.
- (٥٢) سنن الترمذي، كتاب الزهد، رقم الحديث ٢٢٤٧، و الترمذي، ٣٠٨/٨.
- (٥٣) التكافل الاجتماعي في الاسلام، ناصح علوان، ص٧٦.
- (٥٤) المجموع شرح المذهب، محي بن شرف الدين النووي، ت٦٧٦ هـ ١٧٩/٦.
- (٥٥) كشف القناع عن متن الاقناع، ٢٧٣/٢.
- (٥٦) المجموع شرح المذهب للنووي، ١٨١/٦.

- (٥٧) الدولة الاموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار, د. علي محمد الصلابي, ط١, دار المعرفة للطباعة والتوزيع, بيروت- لبنان, ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م, ٢/٢٣٦.
- (٥٨) سورة البقرة, الآية ١٩٦.
- (٥٩) سورة المائدة, الآية ٩٥.
- (٦٠) سورة المائدة, الآية ٨٩.
- (٦١) سورة البقرة, الآية ١٨٠.
- (٦٢) مقاييس اللغة, ص ٢٩.
- (٦٣) برنامج اول اثنين على قناة المجد بتاريخ ٦/٨/١٤٢٥ هـ, عنوان الحلقة العمل الخيري
- (٦٤) الوضع القانوني والواقعي لأطفال الشوارع, تقرير احصائي قانوني, ص ٦.
- (٦٥) ملامح السياسة الجزائرية الحديثة في التشريع الجزائري العراقي, مجلة القانون ص ٢٧٩.
- (٦٦) الوضع القانوني والواقعي لأطفال الشوارع, د. بشرى العبيدي, ص ٦.
- (٦٧) المصدر السابق, ص ١٦س

المصادر والمراجع

** القرآن الكريم.

١. الابعاد الامنية لظاهرة التسول في المجتمع السعودي, عبد العزيز بن ابراهيم الفايز, رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة نايف العربية للعلوم الامنية, كلية الدراسات العليا, قسم العلوم الشرطية, ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م, الرياض.
٢. أساليب الدعوة لعمل الخير العربي المعاصر, غادة علي موسى, ورقة عمل مقدمة لمؤتمر الخير العربي الثالث في عمان, الاتحاد العام للجمعيات الخيرية في المملكة الاردنية الهاشمية لعام ٢٠٠٢.
٣. تاريخ الرسل والملوك, ابو جعفر محمد بن جرير الطبري, ت ٣١٠ هـ, ط١, دار الكتب العلمية, بيروت, ١٤٠٧ هـ.
٤. تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الاصلاح الاجتماعي, د. وجدي محمد بركات, بحث مقدم الى كلية الخدمة الاجتماعية في مؤتمرها العلمي الثامن عشر, جامعة حلوان, مصر, ٢٠٠٥.
٥. التكافل الاجتماعي في الاسلام, ناصح علوان, دار السلام للطباعة والنشر, القاهرة, ٢٠٠١ م.

٦. تهديد امني واستنزاف اقتصادي، تحقيق نشر في مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد ٣٧١، صفر ١٤٣٣ هـ / يناير ٢٠١٢ م.
٧. الجامع المسند الصحيح المختصر، محمد بن اسماعيل البخاري، تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
٨. جرائم التشرد والتسول، عبد الحميد المنشاوي، كتاب العربي الحديث، الاسكندرية، ١٩٤٤ م.
٩. جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، ١٩٨٧ م.
١٠. الخراج، يحيى بن ادم القرشي، تحقيق: احمد شاکر، دار المعرفة، بيروت.
١١. دراسة بحثية قامت بها الدكتورة اسماء محمد غريب، جامعة اسيوط، نشرت في مجلة الاقتصاد الاسلامي، العدد ٣٧١، صفر ١٤٣٣ هـ / يناير ٢٠١٢ م.
١٢. دروس اقتصادية مستفادة من ازمة عام الرمادة للدكتور ابراهيم عبد اللطيف العبيدي، مجلة الاقتصاد الاسلامي، ذي العدد ٣٨١، ذو الحجة ١٤٣٣ هـ، نوفمبر ٢٠١٢ م.
١٣. دليل المنظمات غير الحكومية، هيلاري بايندر، مكتب برامج الاعلام الخارجي، وزارة الخارجية الاميركية، ٢٠١٢ م.
١٤. دور القيم والاخلاق في الاقتصاد الاسلامي، د. يوسف القرضاوي، ط١، مكتبة وهبة، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م.
١٥. الدولة الاموية عوامل الازدهار وتدايعات الانهيار، د. علي محمد الصلابي، ط١، دار المعرفة للطباعة والتوزيع، بيروت- لبنان، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.
١٦. سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، وزارة الأوقاف المصرية، د.ت.
١٧. سيكولوجية اطفال الشوارع للدكتور مظفر جواد احمد مقدمة الى مركز الدراسات التربوية والابحاث النفسية، جامعة بغداد.
١٨. صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل البخاري، وزارة الأوقاف المصرية، د.ت.
١٩. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
٢٠. ظاهرة التسول حكمها وآثارها وطرق علاجها في الفقه الاسلامي، د. علي عودة الشرفات، بحث منشور في العدد ٢، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م، مجلة الاردنية في الدراسات الاعلامية.
٢١. الفقه الاسلامي وادلته، د. وهبة الزحيلي، ط٨، دار الفكر، دمشق، ١٤٢٥ هـ، ٢٠٠٥ م.
٢٢. كتاب الخراج، للقاضي ابي يوسف يعقوب الانصاري، ت ١٨٢ هـ، ط بولاق، ١٣٠٢ هـ.

٢٣. كشاف القناع عن متن الاقناع، منصور بن يونس البهوتي، تحقيق: هلال مصيلحي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.
٢٤. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي، ط١، دار صادر، بيروت.
٢٥. المجتمع الانساني في ظل الإسلام، محمد ابو زهرة، ط٢، ١٣٠١هـ / ١٩٨١م.
٢٦. المجموع شرح المذهب، محي بن شرف الدين النووي، (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: محمود مطرحي، ط١، دار الفكر، بيروت، ١٤١٧-١٩٩٦م.
٢٧. المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، د. وليد خالد الشايجي، ط١، دار النفائس، الأردن، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م.
٢٨. معجم المصطلحات الاجتماعية، احمد زكي بدوي، بيروت- لبنان، ١٩٧٧.
٢٩. معجم مفاهيم التنمية، لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا / الاسكوا.
٣٠. مفاتيح الغيب، محمد ابن عمر الملقب بالفخر الرازي، ط١، دار الفكر، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
٣١. مقاييس اللغة، ابي الحسين احمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، اتحاد الكتاب العربي، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
٣٢. مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي (ت ٨٠٨هـ)، ط٥، دار القلم بيروت، ١٩٨٤م.
٣٣. ملامح السياسة الجزائرية الحديثة في التشريع الجزائري العراقي، مجلة القانون المقارن د. واثبة السعدي، العدد ١٥ لسنة ١٩٨٣م.
٣٤. الموسوعة العربية العالمية، مجموعة من العلماء والباحثين، ط٢، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
٣٥. الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
٣٦. الوضع القانوني والواقعي لأطفال الشوارع، تقرير احصائي قانوني، من اعداد الدكتورة بشرى العبيدي، استاذة في كلية القانون/ جامعة بغداد.